الأمم المتحدة

E

المجلس
الاقتصـــادي والاجتمـــاعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2007/IG.1/5
20 February 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة المرأة
الدورة الثالثة
أبو ظبي، ١٤-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي حول التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة مركز المرأة بين الدورتين الثانية والثالثة للجنة المرأة

موجـز

تتضمن هذه الوثيقة تقريراً حول أهم الأنشطة التي تم تنفيذها منذ الدورة الثانية للجنة المرأة عام ٢٠٠٤ وانعقاد الدورة الحالية، ولاسيما تنفيذا للقرار ٢٦٤ (د-٢٣) الصادر عن الدورة الوزارية الثالثة والعشرين بشأن تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويتطرق التقرير أيضاً إلى ما أعد من دراسات ونُظّم من اجتماعات ودورات تدريبية للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية، وما صدر من كتيبات وصحف ومواد إعلامية لتعزيز التواصل مع الحكومات واللجان الوطنية والوزارات وغيرها بهدف دعم قضايا المرأة وتسهيل تبادل المعلومات والآراء.

ويستعرض التقرير الاستشارات الفنية والتدريبية التي قدمها مركز المرأة بشأن دمج النوع الاجتماعي في البرامج؛ وإعداد التقارير الوطنية المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والتخطيط الإستراتيجي.

ويشير التقرير إلى الانجازات الرئيسية التي أحرزت في مجال تمكين المرأة ومساواتها مع الرجل في المنطقة العربية برمتها.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولاً-	**المقدمة**	١-٢	٣
ثانياً-	**أنشطة مركز المرأة**	٣-٢٣	٣
	ألف- تقديم الخدمات الفنية للدورة الثالثة للجنة المرأة.....	٣-٦	٣
	باء- إعداد الدراسات والبحوث.....	٧-٩	٤
	جيم- الاجتماعات والورشات التدريبية.....	١٠-١٥	٦
	دال- إصدار الكتيبات والصحف والمواد الإعلامية.....	١٦-١٧	٨
	هاء- مواد فنية.....	١٨	٨
	واو- المساعدة الفنية	١٩-٢٠	٩
	زاي- استشارات أخرى.....	٢١-٢٣	١٠
ثالثاً-	**الإنجازات**	٢٤-٢٦	١١

أولاً- المقدمـــة

١- بناءً على توصية لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة التي عقدت في بيروت مـن ٣ إلـى ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢، وتنفيذاً للقرار ٢٤٠ (د-٢٢) الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسـيا، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية التي عقدت في الفترة ٣٠ حزيران/يونيـو - ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣ (E/2003/INF.2/Add.4)، تأسست لجنة المرأة في اللجنـة الاقتـصادية والاجتماعيـة لغربي آسيا كإحدى هيئاتها الفرعية. وطلب القراران إلى الأمين التنفيذي إنشاء مركز للمرأة في إطار الأمانة التنفيذية للإسكوا. وبناءً عليه، أُنشئ مركز المرأة في الإسكوا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

٢- واضطلع مركز المرأة بتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ في إطار شعبة التنميـة الاجتماعية (البرنامج الفرعي ١٨/٢)، وقد اعتُمدت هذه الخطة في الدورة الثالثة للجنة التنميـة الاجتماعيـة وبعد ذلك في الدورة الاستثنائية الرابعة للإسكوا في آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تمثل قسم المرأة بخطة برنامجية مستقلة في إطار البرنامج الفرعي ٧ المعني بـ "النهوض بـالمرأة وتمكينهـا"، استحدثت ضمن الإطار الاستراتيجي المقترح لتلك الفترة. (البرنامج ١٨ من الخطة البرنامجية والأولويـات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧).

ثانياً- أنشطة مركز المرأة

ألف- تقديم الخدمات الفنية للدورة الثالثة للجنة المرأة

٣- اعتمدت الإسكوا في دورتها الوزارية الثالثة والعشرين القرار ٢٦٤ (د-٢٣) بـشأن تنفيـذ إعـلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة الى السلام، المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي هـذا القرار، أكدت اللجنة على ضرورة تنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربية ومتابعة تنفيذ منهـاج عمـل بيجـين للسنوات العشر المقبلة. ودعت اللجنة الدول الأعضاء إلى اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين، ووضـع استراتيجيات وطنية لتمكين المرأة، وإدماج قضاياها في الأنشطة والسياسات والبرامج، انسجاماً مع الاتفاقيات ذات الصلة، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفيـة (لاسـيما الهدف الثالث). كما دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود لتنفيذ إعلان بيروت للمرأة العربيـة ومتابعـة تنفيذ منهاج عمل بيجين واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد التقارير الوطنية حول التقدم المحـرز والعقبـات المحتملة.

٤- وأصدرت لجنة المرأة إعلان بيروت للمرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة الى السلام فـي دورتها الثانية (بيروت ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤). والإعلان هو بمثابة ميثاق عمـل وخارطـة طريـق تسترشد بها الهيئات الحكومية وغير الحكومية العربية والإسكوا في متابعة تنفيذ الالتزامات والمساعدة علـى تطبيقها في السنوات العشر المقبلة. وقد تضمنت التوصيات التي عرضها إعلان بيروت علـى الحكومـات مجموعة من المواضيع الخاصة بتمكين المرأة وبالتشريعات الوطنية، وتمكين الآليات الوطنية، والمـشاركة السياسية، وإدراج مفهوم الجنسين في السياسات الإنمائية، واعتماد السبل الكفيلة بتمكين المرأة وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن تعزيز الشراكة بينها وبين المؤسسات الحكومية، وتحسين مركز المرأة في الإعلام، وتغيير المفاهيم الخاطئة التي تشوه صورة المرأة العربية.

٥- وفي سياق دعم الدول الأعضاء لرصد التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيروت وتلبية احتياجاتها على هذا الصعيد، قامت الأمانة التنفيذية بإعداد استبيان موجه إلى الدول الأعضاء لرصد الجهود التي تبذلها على

الصعيدين العملي والاستراتيجي، والبرامج التي تعدها للمستقبل. ويهدف الاستبيان إلى رصد الإنجازات التي تحققت وإلى تقييمها، وتحفيز الدول الأعضاء على رسم خطة للمضي قدماً في تنفيذ إعلان بيروت. وستعرض الأمانة التنفيذية نتائج الاستبيان على لجنة المرأة في دورتها الثالثة.

٦- كما أعدت الأمانة التنفيذية تقريراً إقليمياً حول تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنهاج عمل بيجين منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن، مركزة على أداء الدول العربية في هذا المجال وعلى الانجازات والعقبات والتحديات المستقبلية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بأهم المجالات التي ينبغي التركيز عليها مستقبلاً والسبل الأفضل لتنفيذها. وستؤكد توصيات هذا التقرير على ضرورة تفعيل وتنفيذ إعلان بيروت الذي صدر خلال الدورة الثانية للجنة المرأة، وتنفيذ التوصيات الأخرى التي تتقدم بها هذه الدراسة لتنفيذ منهاج عمل بيجين بشكل كامل خلال السنوات السبع المقبلة، أي حتى عام ٢٠١٥.

باء- إعداد الدراسات والبحوث

٧- منذ صدور بيان بيروت في الدورة الثانية للجنة المرأة في الفترة ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، قامت الأمانة التنفيذية بالعمل على تطبيق إعلان بيروت للمرأة العربية عن طريق بعض الأنشطة التي شملت تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (الدورة الثالثة للجنة المرأة)، وإعداد دراسات وبحوث ميدانية وتنظيم ورشات عمل وورشات تدريبية، وإصدار مواد إعلامية ومواد فنية للتواصل عبر الإنترنت وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء. وتتوزع هذه الأنشطة كالتالي:

(أ) في عام ٢٠٠٦، أصدرت الإسكوا ضمن تقاريرها الريادية التي تصدر مرة كل سنتين تقريرها لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بعنوان تقرير "أوضاع المرأة ٢٠٠٥: تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي" E/ESCWA/ECW/2005/1، ويحتوي على مسح شامل وتحليلي لتاريخ الحركات النسائية في العالم العربي. ويرمي التقرير إلى تسليط الضوء على أوضاع النساء العربيات.

يشمل التقرير جزءين أساسيين: يعطي الأول نظرة شاملة عن تاريخ الحركات النسائية في القرن العشرين ونشأتها ومسارها والتحديات والرهانات التي شهدتها كل محطة تاريخية والتي لها علاقة وثيقة بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت تلك الحركات ضمنها وتفاعلت من خلالها. أما الجزء الثاني، فيتضمن تحليلاً لواقع وآفاق الحركة النسائية الجديدة التي عاشت مرحلة تجديدية في رؤياها ومطالبها وممارساتها، وأفرزت فصلاً جديداً من الحركات النسائية أعاد صياغة الرؤيا والممارسة على أسس نظرية وفكرية جديدة. وقد تأثرت تلك الحركة، شأنها شأن سائر الحركات النسائية في الوطن العربي، بالمؤتمرات العالمية، لاسيما تلك المتعلقة بالمرأة والتي نظمتها الأمم المتحدة. كذلك، يتضمن التقرير مرفقاً بعشرة تقارير وطنية من ثلاث مناطق جغرافية عربية، وهي المشرق العربي والمغرب العربي ودول الخليج العربي، وتضم تلك التقارير دراسات وطنية أعدتها البحرين ومصر واليمن والسودان والأردن وفلسطين وجمهورية العراق والجماهيرية العربية الليبية، بالإضافة إلى ورقتين شبه إقليميتين تغطي إحداهما دول المغرب العربي والأخرى دول الخليج؛

(ب) وفي سياق تأكيد الأمم المتحدة على أهمية مشاركة المجتمع المدني والمنظمات النسائية غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين ومتابعته بفعالية، وخصوصاً المنظمات التي تنادي بالمساواة بين الجنسين وبمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتشجيعاً لمشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، وبما أن المرأة في المجتمعات العربية ما زالت تعيش نوعاً من المواطنة المنقوصة بالرغم من الكثير من الإنجازات التي تحققت لصالحها في العقود الأخيرة، وذلك بسبب إجحاف بعض القوانين بحقها من خلال التشريعات

المكتوبة، أو نتيجة لعراقيل أخرى تعيق استمتاعها بحقوق المواطنة الكاملة، أعدت اللجنة سلسلة من أربع دراسات حول موضوع المواطنة والنوع الاجتماعي ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان مختارة في المنطقة العربية، وهي فلسطين، واليمن، ولبنان، والبحرين، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الكويت والمملكة العربية السعودية). وقد أتمت خلال عام ٢٠٠٥ الدراسة الخامسة حول جمهورية مصر العربية، تحت عنوان النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية" E/ESCWA/ECW/2005/3. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تجمع ثلاثة محاور مهمة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، وهي المواطنة والنوع الاجتماعي ودور المنظمات الحكومية في ذلك. ويعتبر النوع الاجتماعي عاملاً مهماً في تقصي جذور المواطنة لأنه يسلط الضوء تاريخياً على التفاوت بين النساء والرجال في التمتع بالحقوق وأداء الواجبات في جميع المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية. وتقع الدراسة في قسمين أساسيين، يشمل القسم الأول الإطار النظري، ويشمل القسم الثاني دراسة ميدانية مبنية على استبيان طبّق على عينة مختارة من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تدعيم المواطنة وحقوق الإنسان وتنمية المرأة. وتركز الدراسة على فعالية الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مصر لبناء مواطنة المرأة وتدعيمها على أسس سليمة ومتكافئة، وذلك ضمن الانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية القائمة ومدى فعاليتها في إحداث التغيير اللازم. وتخلص الدراسة إلى بعض المقترحات الرامية إلى تعزيز دور المنظمات غير الحكومية لتكون أداة ضاغطة وأكثر فعالية في حفظ حق المرأة في المجتمع المصري؛

(ج) بغية تمكين المرأة العربية في المجتمع وردم الفجوة بين الجنسين وتقليص الفوارق التي تعيق تطور المرأة ومشاركتها الفعالة في المجتمع، قامت الإسكوا عام ٢٠٠٥ بدراسة استطلاعية في الدول العربية حول مشاركة المرأة العربية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعنوان "المرأة ومجتمع المعلومات، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة في دول الإسكوا" E/ESCWA/ECW/2005/2. وتضمنت الدراسة مسحاً شاملاً للدول العربية، واستعرضت حالة اثنتين من دول الإسكوا هما: مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية. وقد خلصت الدراسة إلى ضعف مشاركة المرأة في هذا المجال في العديد من الدول العربية مقارنة بالرجل، وإلى التباين في إعداد الاستراتيجيات لمواجهة الضعف الموجود، وغياب البرامج والمشاريع التي تركز على محو الأمية في تكنولوجيا المعلومات. وقد خلصت الدراسة إلى مقترحات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين المرأة.

وفي السياق نفسه، شاركت الإسكوا مع غيرها من منظمات الأمم المتحدة مثل اليونيسكو في تأسيس أول شبكة عربية إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جمهورية مصر العربية عام ٢٠٠٥؛

(د) وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٤٢ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٣ بشأن وضع المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، واسترشاداً بتوصيات الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية في الإسكوا والتي انعقدت في بيروت من ٣ إلى ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢، أدرجت الإسكوا ضمن برنامج عملها للفترتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ و٢٠٠٤-٢٠٠٥ أنشطة خاصة بالشعب الفلسطيني والمرأة الفلسطينية. وفي سياق هذه الأنشطة، قام مركز المرأة بتحديث التقرير الذي أعد سابقاً عن أوضاع المرأة الفلسطينية ليشمل الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤: E/ESCWA/WOM/2005/Technical Paper.

٨- ويعطي الفصل الأول من التقرير لمحة عامة عن الخلفية التاريخية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وانعكاساته على المجتمع الفلسطيني عموماً والمرأة الفلسطينية خصوصاً. ويستعرض التقرير في الفصل الثاني منه الفجوة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني، كما يسلط الضوء على ذلك المجتمع بالاستناد إلى بعض المؤشرات، منها على سبيل المثال حجم السكان وتوزيعهم، ومعدلات الخصوبة والوفيات، وحجم

الأسرة وأنواعها، وأنماط الزواج، إلخ. ويتوسع الفصل الثالث في بحث قضايا المرأة والرجل في الضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك، يركز على النهج القائم على الحقوق في تناول قضايا المرأة والرجل، بما في ذلك إصلاح القوانين، وحقوق الإنسان، وقضايا التنمية مثل التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل. وقد رُفع هذا التقرير إلى لجنة وضع المرأة في نيويورك، وأخذت المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير في الاعتبار لدى إعداد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وقد قدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين التي عقدت في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٥. كما أرسلت الإسكوا تقريراً ثانياً عن فعالياتها الرامية إلى دعم المرأة الفلسطينية خلال تلك الفترة، تجاوباً مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢/٢٠٠٣ الذي يطلب المجلس بموجبه إلى الإسكوا توفير المعلومات اللازمة والإحاطة بالفعاليات التي قامت بها لدعم وضع المرأة الفلسطينية، بغية تضمينها في التقرير السنوي للأمين العام.

٩- كذلك، يعمد مركز المرأة في الإسكوا خلال السنة الحالية وضمن برنامج العمل ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى إعداد دراسات عديدة تتمحور حول إدماج النوع الاجتماعي في البرامج ودعم قدرات الآليات الوطنية وتمكينها لتنفيذ منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

(أ) دراسة تحليلية تقييمية عن أداء الآليات الوطنية وكفاءتها وقدراتها على تنفيذ منهاج عمل بيجين وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج على جميع المستويات. وبناءً على هذا التقييم الدقيق للآليات الوطنية العربية، سينبثق من هذه الدراسة دليل توجيهي إرشادي مفصل لدعم الآليات الوطنية في البلدان العربية. وسيوضع هذا الدليل الإرشادي على الإنترنت في متناول الدول العربية للاستفادة منه في تحسين أوضاع اللجان والإدارات الحكومية وفي إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والمشاريع المستقبلية؛

(ب) أوراق مرجعية تركز على دعم بناء قدرات اللجان الوطنية في زيادة الوعي، وتحليل قضايا الجنسين وإدراجها في البرامج، وتقديم الأدوات والمنهجيات اللازمة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج عملها في الوزارات المختلفة داخل البلد، وفي تحسين أساليب العمل وتقييم السياسات القطاعية كتلك المتصلة بالمياه والعلوم والتكنولوجيا والتجارة وغيرها؛

(ج) وفي مجال تعزيز قدرات الآليات الوطنية بغية تمكين المرأة والنهوض بها ومعالجة واقع التفاوت بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ومتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقوم اللجنة بتحضير دراسة ريادية عن وضع المرأة العربية، وعن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومدى توافقها مع الصكوك الوطنية (بما فيها الاستراتيجيات والخطط والسياسات والقوانين والتشريعات). وتنفذ الإسكوا هذه الدراسة الريادية بالشراكة مع منظمة المرأة العربية في جمهورية مصر العربية؛

(د) ولتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ومشاركتها في العمل العام، تعد الإسكوا تقرير ظل حول ملاحظات المنظمات غير الحكومية بشأن ما تم انجازه على المستوى الوطني في قيام أجهزة الدولة والآليات الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورصد جدية تلك الأعمال، وذلك بهدف التعجيل في تطبيق الاتفاقية وتحقيق المساواة الفعلية في الحقوق وخفض معدلات التمييز بين المرأة والرجل.

جيم- الاجتماعات والورشات التدريبية

١٠- بهدف بناء القدرات المؤسسية والبشرية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، قام مركز المرأة في الإسكوا بالتعاون مع شُعبة النهوض بالمرأة في نيويورك، بتنظيم ورشة عمل لممثلي الآليات الوطنية من الوطن

العربي في بيروت من ٢٧ حزيران/يونيو إلى ١ تموز ٢٠٠٥. وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون ومسؤولون حكوميون وأخصائيو معلومات من اللجان الوطنية.

١١- وهدفت هذه الورشة التدريبية إلى تعزيز قدرة الآليات الوطنية في البلدان المشاركة على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنهوض بالتشبيك وتبادل المعلومات، وإدارة المعرفة، وكلها أمور من شأنها رفع مستوى فعالية المرأة في صنع القرار السياسي الوطني والتخطيط في مجال المساواة بين الجنسين. وتضمن التدريب استحداث نموذج لشبكة إلكترونية من الآليات الوطنية تضم البلدان المشاركة، بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات عن طريق التعميم المنتظم للمعلومات الخاصة بمسائل المرأة والنوع الاجتماعي، ويشمل ذلك وسائط الإعلام الإلكترونية والإنترنت. وقد شارك في هذه الدورة التدريبية ممثلون من أربع عشرة دولة عربية هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وجمهورية العراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية واليمن.

١٢- وتنفيذاً للتوصية المنبثقة من إعلان بيروت حول تأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب السياسية والقيادية والارتقاء بأدائها ومشاركتها في صنع القرار، قامت الإسكوا بالتعاون مع مركز وودرو ويلسون العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية بعقد سلسلة من الدورات التدريبية لمساعدة المرأة العراقية على بناء عراق جديد، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية. وقد عُقدت أربع دورات تدريبية، اثنتان منها في عام ٢٠٠٤، الأولى حول دور المرأة العراقية في الحياة السياسية والثانية حول دور المرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠٠٥. وقد استُكمل التدريب عام ٢٠٠٥ بدورتين، الأولى حول دور المرأة في كتابة الدستور العراقي في الفترة ٣-٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، والثانية حول كيفية جعل الدستور فاعلاً في النهوض بقضايا المرأة في ١٩-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وهدفت هذه الدورات إلى تدريب السيدات على أسس الحوار وحل الصراعات والتوافق على نقاط الاختلاف وتجهيز الحملات الانتخابية. وركزت الدورتان الثالثة والرابعة على توعية السيدات وتمكينهن من المشاركة في كتابة الدستور العراقي الجديد، وعلى أهمية تضمين هذا الدستور كل البنود الضرورية لحفظ حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات، ورفع مستوى وعيها بالمواثيق والاتفاقات الدولية التي تحمي حقوقها، وكيفية توظيف الدستور لمصلحة المرأة عن طريق الفهم العميق لبنوده والسبل والآليات الأفضل لتطبيقه لصالح المرأة العراقية، مع التنويه بدور منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

١٣- وقد شاركت في هذه الدورات أكثر من مائة سيدة عراقية، منهن وزيرات وبرلمانيات وناشطات في تنمية المرأة وممثلات عن المنظمات غير الحكومية في جمهورية العراق. والجدير بالذكر أن ٢٢ من أصل ٨٧ امرأة في البرلمان العراقي و١٧ من أصل ٥٥ سيدة في لجنة صياغة الدستور العراقي شاركن في الدورات التدريبية في الإسكوا. كذلك، أنتجت انتخابات عام ٢٠٠٥ في جمهورية العراق أعلى نسبة تمثيل نيابي للمرأة في الدول العربية، إذ نالت المرأة العراقية ٦٨ من أصل ٢٧٣ مقعداً في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٥ (أي بمعدل ٣١,٥ في المائة) من المقاعد.

١٤- وفيما يتعلق بإدراج قضايا النوع الاجتماعي في التيار الرئيسي للتنمية، وبناء على توصيات الأمين العام للأمم المتحدة والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠٠، والاستنتاجات المتفق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول تعميم قضايا الجنسين ضمن التيار الرئيسي، واعتماد المجلس القرار ٤/٢٠٠٤ الذي أكد من جديد على أهمية تعميم قضايا الجنسين، وضعت الإسكوا إستراتيجية عامة من أجل دمج قضايا النوع الاجتماعي في جميع الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الإقليمية والوطنية التي تقوم بها اللجنة. وبغية تحسين أداء الإسكوا في تطبيق هذه التوصية، ولتمكين الفنيين من خدمة المنطقة

العربية على أحسن وجه، قام مركز المرأة بالاشتراك مع شعبة إدارة شؤون الموظفين بتنظيم دورة تدريبية حول قضايا الجنسين وأحدث الأساليب المتبعة لدمجها ضمن التيار الرئيسي لمختلف البرامج والقطاعات والاختصاصات. وقد شارك في هذه الدورة التدريبية لبناء القدرات حوالى مائة موظف وموظفة من الفنيين والإداريين والاستشاريين في المنظمة. وقدم فريق التدريب إرشادات قطاعية عن سبل دمج النوع الاجتماعي في القطاعات المتعددة. وفي هذا الصدد، أنشئت نقاط ارتباط في كل الأقسام لتنسيق الشؤون المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي والتحليل المعني بالمرأة.

١٥- ويصب هذا التدريب في النهاية في بناء قدرات الأمانة التنفيذية للإسكوا من أجل خدمة المنطقة العربية وتحسين أدائها في دمج قضايا الجنسين في جميع المجالات وعلى كل المستويات في الحكومة والوزارات والاستراتيجيات والمشاريع والبرامج.

دال- إصدار الكتيبات والصحف والمواد الإعلامية

١٦- يعمل المركز على إصدار الكتيبات والصحف والمواد الإعلامية المعنية بمواضيع متعددة تخص المرأة، منها كتيب حول تفعيل دور الدول العربية في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويلخص الكتيب الملاحظات الختامية للتقارير التي تقدمها الدول إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مرة كل أربع سنوات، والتي تتبعها ملاحظات ختامية تتضمن الجوانب الإيجابية والمواضيع الرئيسية المهمة، ومقترحات وتوصيات، كي يستفيد صانعو القرار منها نصاً وروحاً، ولتبادل الخبرات بين الدول، وتحسين جودة التقارير. ويتضمن هذا المنشور ملخصاً عن الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمتعلقة بالبلدان التالية: الجزائر (٢٠٠٥)، مصر (٢٠٠١)، جمهورية العراق (٢٠٠٠)، الأردن (٢٠٠٠)، الكويت (٢٠٠٤)، لبنان (٢٠٠٥)، الجماهيرية العربية الليبية (١٩٩٤)، المغرب (٢٠٠٣)، تونس (٢٠٠٢)، وأخيراً اليمن (٢٠٠٢).

١٧- كما أعد المركز صحفاً عن مواضيع أخرى محددة مثل المرأة في النزاعات المسلحة، وأهم التطورات في مجال المرأة في المنطقة العربية، فضلاً عن الصحيفة المعنية بمركز المرأة.

هاء- مواد فنية

١٨- يدرك مركز المرأة أهمية التواصل بين اللجنة والجهات الحكومية وغير الحكومية والخبراء والباحثين. لذلك، باشر المركز بتأسيس عدد من المواقع الإلكترونية:

(أ) صفحة إلكترونية لمركز المرأة، تنطوي على أنشطة مركز المرأة من دراسات واجتماعات وورشات عمل وتقارير؛

(ب) مجلة إلكترونية تتضمن أدوات تعليمية تفيد المرأة عموماً والأجهزة الوطنية خصوصاً في مجال دمج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات، وفي مجال التخطيط والتنفيذ والتقييم في مشاريع التنمية؛

(ج) مجلة إلكترونية تشاركية للتواصل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد من كتّاب ومفكرين وغيرهم من المهتمين بقضايا المرأة. وتتيح المجلة المشاركة الفعالة، وعرض أهم القضايا التي تهم المرأة في المنطقة العربية والأفكار والخبرات في معالجتها، وعرض التجارب الناجحة والمشاكل المستعصية التي يمكن البحث في حلول إيجابية لها؛

(د) قاعدة بيانات إلكترونية تجمع جهود منظمات الأمم المتحدة وبرامجها في المواضيع الخاصة بالمرأة.

واو- المساعدة الفنية

١٩- نشطت الإسكوا في مساعدة الدول الأعضاء في اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين وفي وضع استراتيجيات وطنية لتمكين المرأة ووضع الأطر المؤسسية لتنفيذها. ومن الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في هذا الصدد عقد ورشات عمل تدريبية وتقديم خدمات استشارية فيما يتعلق بإعداد التقارير الوطنية عن التقدم المحرز في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبناء قدرات اللجان الوطنية والمراكز الحكومية المعنية بقضايا المرأة، والتخطيط الاستراتيجي لصياغة رؤيا مشتركة لعمل الآليات الوطنية وتحديد آفاق واضحة تستند إلى خطط عمل وبرامج محددة، فضلاً عن رفع مستوى الوعي بمنظور النوع الاجتماعي وبناء قدرات الدول الأعضاء لدمج هذا المنظور في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، والمشاركة السياسية للمرأة.

٢٠- وقد تضمنت أنشطتها في هذا المجال تنفيذ اثنتي عشرة مهمة استشارية في الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان واليمن. وما زالت طلبات عديدة جديدة رهن التنفيذ في عدة دول عربية أخرى. كما أن الباب ما زال مفتوحاً أمام الدول الأعضاء لتقديم طلباتها من أجل الحصول على أية مساعدة فنية قد تحتاج إليها في المستقبل. وتُفصّل المساعدات الفنية المقدمة إلى الدول العربية كالآتي:

(أ) رفع مستوى الوعي والمساعدة في تحضير التقارير الوطنية حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحضير التقارير الوطنية في هذا المضمار. وقد استفاد من هذه المساعدة كل من:

(١) الهيئة السورية لشؤون الأسرة، الجمهورية العربية السورية: دورة تدريبية في الفترة ٢٨ نيسان/أبريل – ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥؛

(٢) الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، الجمهورية اللبنانية، دورة تدريبية في الفترة ٢٠-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ومن ٢٦ نيسان/أبريل – ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(٣) المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين: دورة تدريبية في الفترة ٢٢-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛

(٤) وزارة الشؤون الاجتماعية، فلسطين، دورة تدريبية في الفترة ١٣-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛

(٥) المجلس الأعلى للمرأة، الجمهورية اليمنية، دورة تدريبية في الفترة ٦-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛

(ب) بناء قدرات اللجان الوطنية والمراكز الحكومية المهتمة بقضايا المرأة. وقد استفادت المملكة الأردنية الهاشمية (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة) من مهمة استشارية حول كيفية تحويل الاستراتيجية الأردنية إلى مشاريع وبرامج فعالة، ٢٨ أيار/مايو – ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٦؛

(ج) التخطيط الاستراتيجي، والمساعدة في ترشيد الرؤيا المشتركة لعمل الآليات الوطنية، وتحديد آفاق معينة وواضحة تستند إلى خطط عمل وبرامج محددة يمكن قياسها وتقييم فعاليتها في المستقبل. وقد استفاد من هذه المساعدة كل من:

(١) اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المملكة الأردنية الهاشمية، مساعدات فنية للتخطيط الاستراتيجي ٢٧ أيار/مايو – ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٦؛

(٢) الاتحاد العام للمرأة السورية، الجمهورية العربية السورية، استفاد من مهمتين استشاريتين، الأولى استطلاعية لتحديد الاحتياجات في الفترة ٣٠ كانون الثاني/يناير – ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ والثانية في الفترة ١٨-٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ لمساعدة الاتحاد في تحضير الخطة الخمسية والاستراتيجية المستقبلية في تقييم النظام الداخلي ومدى فعاليته في تطبيق الاستراتيجية المستقبلية؛

(د) رفع مستوى الوعي بمنظور النوع الاجتماعي وتمكين القدرات من أجل دمج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والبرامج. وقد نفذ استشاريون من الإسكوا دورات تدريبية بالاشتراك مع الحكومات المعنية في كل من البلدان العربية كالآتي:

(١) المجلس الأعلى للمرأة، مملكة البحرين، دورة تدريبية في الفترة ٢٢-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛

(٢) المجلس الأعلى للمرأة، الجمهورية اليمنية، دورة تدريبية في الفترة ١٠-١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦؛

(٣) الاتحاد النسائي العام، دولة الإمارات العربية المتحدة، دورة تدريبية في الفترة ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛

(هـ) تدريب حول المشاركة السياسية للمرأة:

أربع دورات تدريبية، جمهورية العراق، استفادت منها مجموعات من السيدات العراقيات خلال العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

زاي- استشارات أخرى

٢١- شاركت الإسكوا، من خلال أحد مستشاريها الإقليميين، في الاجتماعات التي عقدها المجلس الاستشاري بشأن تقرير التنمية الإنسانية حول موضوع تنمية المرأة والذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٢٢- شاركت مستشارة معنية بشؤون المرأة في طاولة حوار في المؤتمر الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع وزارة الكهرباء والطاقة في جمهورية مصر العربية. وقد تحدثت مستشارة الإسكوا في حلقة الحوار هذه عن كيفية إدراج النوع الاجتماعي في مجال توليد الطاقة، في حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

٢٣- شاركت رئيسة مركز المرأة بصفة استشارية في "ورشة العمل الوطنية الأولى لتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق"، التي عقدت في عمان من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لتدريب الوفود حول النوع الاجتماعي والتنمية، وقضايا النوع الاجتماعي في العالم العربي.

ثالثاً- الإنجازات

٢٤- يتضح الأثر الإيجابي لأنشطة الإسكوا من خلال الطلبات المتزايدة على المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية وبناء القدرات. وقد تزايدت الطلبات من طلب واحد عام ٢٠٠٣ إلى ثمانية طلبات في عام ٢٠٠٥. أما في عام ٢٠٠٦، فنفذت الإسكوا نحو عشرة طلبات استشارية متنوعة. وتلاحظ زيادة الطلبات الاستشارية والخدمات الفنية والتدريبية في موضوع النوع الاجتماعي كمؤشر ايجابي على زيادة الوعي بأهمية النوع الاجتماعي وضرورة إدماجه في السياسات والبرامج في الدول العربية وضمن المؤسسات الوطنية. كذلك، تلاحظ زيادة الطلبات الاستشارية والفنية والتدريبية في مجال إعداد التقارير الوطنية لتقديمها إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٥- وقد نجحت جهود الإسكوا وشعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة في نيويورك في تحفيز الدول على الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ليصبح عدد الدول المنضمة إلى الاتفاقية ١٨ بلداً عربياً منها ١١ بلداً من منطقة الإسكوا، ومنها سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة اللتان انضمتا مؤخراً إلى الاتفاقية. كما أن الجماهيرية العربية الليبية هي من أول الدول العربية التي وقعت على البروتوكول الاختياري الذي يجيز للأفراد تقديم شكوى إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أساس الجنس. كما عينت وزارة منفصلة للمرأة في جمهورية العراق وفلسطين، وحصلت المرأة الكويتية خلال تلك الفترة على حقها في الترشح والانتخاب، وأصبحت مشاركتها أكثر فعالية في الحياة السياسية. وكان من بشائر هذا القرار تعيين أول وزيرة في الحكومة الكويتية.

٢٦- كذلك، اضطلعت اللجان الإقليمية ومنها الإسكوا بدور حاسم في دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في بناء الأجهزة الوطنية في الدول العربية وتعزيزها. ومن النتائج الايجابية في هذا الصدد إنشاء الدول العربية الأعضاء في الإسكوا لجاناً وأجهزة وطنية للنهوض بالمرأة في معظم الدول العربية باستثناء دولة واحدة فقط.